

الحياة اليوم يناقش جرائم الاحتلال الإسرائيلي وتدفق الوقود لغزة ومخطط إدارة مصر للقطاع وانتخابات الرئاسة وقانون التصالح



مضامين الفقرة الأولى: جرائم الاحتلال الإسرائيلي

كشف الإعلامي محمد مصطفى شردي، عن آخر التطورات في غزة عقب اقتحام مستشفى الشفاء، قائلاً: "عندما دخلت قوات الاحتلال وفشلت في إثبات وجود أي قيادات لحماس أو غرف لحماس في مستشفى الشفاء، فإن التحركات الإسرائيلية ستكون أكثر ضراوة وقسوة في الأيام التالية. وأضاف أن اليوم قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل أكثر من 80 شهيداً في قطاع غزة بسبب القصف، من ضمنها عمارة كاملة تهدمت على المواطنين، كما أنهم ضربوا مدرسة كان يلجأ إليها المواطنون، معقّباً: «في أي حرب في الدنيا والحيوانات نفسها تعي ذلك، لا يتم ضرب المدارس ولا المستشفيات ولا أي مؤسسة أو مبنى للغذاء من أجل المواطنين، لأن المدني ليست له علاقة بهذه الحرب، لكن إسرائيل لا تلتزم بكل هذه القوانين على الإطلاق ولا يهتمها ما يحدث على مستوى العالم»، مؤكداً أن أحد الأطباء النرويجيين الذين كانوا يعملون في مستشفى الشفاء أكد أن وجود قاعدة عسكرية بمستشفى الشفاء في غزة "كذبة إسرائيلية".

وأشار إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفت مستشفى ابن سينا، ودخلت وأجبرت طواقم الأطباء على الخروج من المستشفى في مدينة جنين شمال الضفة الغربية، وطبقت الحصار على المستشفى، وليس فقط ذلك، بل إنها دمرت ثلاثة أبنية أخرى تابعة لمستشفى الشفاء في غزة، معقّباً بأن الكلام الذي قاله الأطباء عما ارتكبه الاحتلال الإسرائيلي في مستشفى الشفاء هي جريمة من جرائم الحرب التي سوف تسجل عليه، وفي يوم من الأيام سيحاكم رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو وقياداته أمام المحكمة الجنائية الدولية على ما يتم ارتكابه في غزة أمام العالم اليوم، وذلك لأن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم.

مضامين الفقرة الثانية: الدعم الغربي لإسرائيل

قال الإعلامي محمد مصطفى شردي، إن العدو الإسرائيلي لم يعد قادراً على السيطرة على الغضب الشعبي والإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي. وذكر أن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو طرد من أحد المطاعم لدعمه الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على غزة. وأشار إلى أن هناك تقارير إعلامية عالمية

تحدث عن أن النفط والغاز سبب اعتداءات قوى الاحتلال وليس الديمقراطية المزعومة.

وأضاف أن هناك تقارير صادرة عن أساتذة في الاستراتيجية الإسرائيلية والصهيونية يؤكدون أن دولة إسرائيل سوف تدفع الثمن بسبب ما تقوم به من أعمال وبسبب طول مدة هذه الأعمال الإجرامية في غزة. وأشار إلى أن نتينياهو مصاب بالجنون، لافتاً إلى أن نتينياهو يعلم جيداً أنه سيسجل في تاريخ أسود فوق رأسه هو ومن معه في الكيان الصهيوني كله، لأن ما قام به كرد فعل، هو أبعد كثيراً من الفعل الذي تم بغض النظر عن تأييد حماس من دعمه، مؤكداً أن ما يحدث أن شعباً أعزل يواجه آلة عسكرية مجنونة تقتحم لتقتل كل الناس دون تمييز على الإطلاق، وحتى الآن لم نرهم يحاربون أحداً يحمل بندقية أمامهم.

مضامين الفقرة الثالثة: المساعدات الإنسانية لغزة

أكد الإعلامي محمد مصطفى شردي، أن الدولة المصرية ما زالت هي الدولة المباشرة الوحيدة المصرية العنيدة في وجه التعنت الإسرائيلي لإيصال المساعدات داخل القطاع، وتبذل مجهودات كبيرة، موضحاً أن قناة القاهرة الإخبارية تتابع هذه المجهودات أول بأول. وأضاف أن المنظمات الدولية تشرف أحياناً على عمل مولدات كهرباء في المستشفيات، مبيناً أن مصر ما زالت مصرة وتضغط بشكل كبير لإدخال الوقود للقطاع لتشغيل الأماكن الحيوية للإنسان، من مخابز ومولدات كهربائية بالمدارس، ومحطات التحلية، وغيرها. وأكد أن الدولة المصرية ستنجح في مساعيها وإدخال الوقود بشكل قوى للقطاع المدني، كما أن الشعب المصري متضامن بشكل قوى مع الشعب الفلسطيني ويساعد بكل ما يملك. وأعلن أن مصادر لقناة القاهرة الإخبارية أكدت أن الجهود المصرية نجحت في إعادة تدفق الوقود لقطاع غزة.

قال الدكتور عصام خليل، رئيس حزب المصريين الأحرار، إن موقف مصر في غزة لا يزايد عليه أحد على مر التاريخ، منذ بداية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ 1948. وأضاف أن موقف القيادة السياسية واضحاً منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة، وظهر من خلال الدعوة لقمة القاهرة للسلام.

مضامين الفقرة الرابعة: إدارة مصر لغزة

سلط الإعلامي محمد شردي، الضوء على التحقيق الذي نشرته جريدة "الدستور"، تحت عنوان «فلسطين للفلسطينيين، كيف أدارت مصر قطاع غزة 19 سنة؟». وذكر أن التحقيق، كشف عن أن غزة وفلسطين استقرت، تحت حكم محمد علي باشا وأبنائه، قبل أن يفرط فيها لصالح الانتداب البريطاني عام 1918، قائلاً: «هل تعلم أن خط الحدود الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل رسمته مصر عام 1949، وغزة حتى عام 1967 كانت أرضاً مصرية، بينما إسرائيل عرضت على مصر إعادة قطاع غزة بعد معاهدة السلام، لكن السادات رفض». وذكر أن التحقيق، رداً على نوافذ خطيرة تروج مثل هذه الشائعات على منصات التواصل الاجتماعي، مؤكداً أن قبول مثل هذه المخططات يعني تصفية القضية الفلسطينية.

مضامين الفقرة الخامسة: جولات السيسي

استعرض البرنامج تقرير يرصد تفقد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليوم الجمعة، أعمال تطوير عدد من الطرق والمحاور بالقاهرة الكبرى في منطقة كورنيش النيل وكوبري العميد إبراهيم الرفاعي، واستمع الرئيس السيسي خلال الجولة التفقدية، إلى الجهود الجارية لربط القاهرة الجديدة بمنطقة متحف الحضارات وكورنيش النيل، وذلك من خلال عدد من المحاور المرورية وعلى رأسها ربط محاور المشير طنطاوي وعمر سليمان ومحور الشهيد، جميعهم بمحور المستشار عبد المجيد محمود، إلى جانب العمل الجاري في كوبري العميد إبراهيم الرفاعي وصولاً إلى كورنيش النيل، وأوضح القائمون على المشروع أنه يتم ربط منطقة كورنيش النيل ومتحف الحضارات عبر كوبري لربط القادم من القاهرة الجديدة بمحور عمر سليمان أو محور سميرة موسى مروراً بمنطقة المقطم مروراً بمحور ياسر رزق مروراً بكوبري طه حسين وكوبري الدكتور صلاح الشاذلي أعلى الأوتوستراد، ثم شارع الفسطاط بمرورها بكوبري العميد إبراهيم الرفاعي وصولاً إلى كورنيش النيل بمصر القديمة.

وأضاف القائمون على المشروع أنه سيتم استكمال العمل عبر محور 3 يوليو، وأنه تم الانتهاء من تطوير كوبري أثر النبي؛ للإسهام في حل الأزمة المرورية بالمنطقة كما تم الانتهاء من وضع اللوحات الإرشادية، كما تم تطوير منطقة الكورنيش ليكون الطريق خمس حارات مرورية في كل اتجاه في المنطقة من مصر القديمة حتى التقاطع مع الطريق الدائري وتم توسيع كوبري توسعة يعبر نهر النيل بطول 300 متر، وأوضح القائمون على المشروع أن منطقة الفخارين يتم تطويرها؛ لتعظيم قيمة المنطقة، وتم ذلك بالتعاون مع وزارة الإسكان ومجلس الوزراء ليكون تطويراً شاملاً.

مضامين الفقرة السادسة: الانتخابات الرئاسية

أشار الإعلامي محمد شردي إلى أن المرشح الرئاسي فريد زهران عقد مؤتمراً جماهيرياً بمحافظة الجيزة والفيوم وسيعقد مؤتمراً آخر بمحافظة الفيوم يوم السبت، مشيراً إلى أن المرشح الرئاسي حازم عمر أكد زن النهوض بمصر يتطلب إصلاح عاجل للإدارة المحلية، منوهاً بأن المرشح الرئاسي عبد السندي يمامة يواصل عقد مؤتمراته الجماهيرية بمحافظة بورسعيد، لافتاً إلى أن حملة المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي أعلنت عقد 88 لقاء مع مختلف مكونات الشعب المصري واستقبال 2300 زائر.

وقال الدكتور عصام خليل رئيس حزب المصريين الأحرار، إنه منذ أن بدأت الدعاية الانتخابية للانتخابات الرئاسية المصرية والكل بدأ في تحرك واسع، والحملات الأربعة ملتزمة بالقانون ولا يوجد تراشق أو تعدى من أي مرشح. وأضاف أن ملف غزة فرض نفسه على الساحة واختلقت أولويات المواطن المصري وأصبحت أهمها الأمن والأمان، ومصر بذلت مجهوداً كبيراً لإدخال المساعدات لغزة وما زلنا نبذل الجهود. ولفت إلى أنهم أعلنوا أن الرئيس عبد الفتاح السيسي مرشح لهم، مبيناً أن الخطاب السياسي للمرشحين لم يتغير رغم تغير المشهد والثلاث المرشحين لم يكن لديهم مرونة مع تغير المشهد العام والتفاعل مع الحالة السياسية وهي مقومات رئيس دولة. وأكد أن حملة المرشح عبد الفتاح السيسي من أكثر الحملات نشاطاً، وزخمها شيء متوقع، موضحاً أن موقف القيادة السياسية صلب واستخدم الدبلوماسية المصرية.

وأوضح رئيس حزب المصريين الأحرار، أن حملة المرشح عبد الفتاح السيسي من أكثر الحملات نشاطاً، لافتاً إلى أن الحزب يقوم بالتنسيق مع حملة المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي. وقال: «نزلنا للمواطنين في أماكنهم وأقمنا ندوات ومؤتمرات مصغرة، من أجل مصر التي نحلم بها ووصلنا لكل شارع وبيت، وما يهمنا الوصول لأي مواطن في أي مكان».

مضامين الفقرة السابعة: قانون التصالح الجديد

أشار الإعلامي محمد مصطفى شردي إلى أن الحكومة تقدمت بمشروع قانون التصالح الجديد في مخالقات البناء، والذي تضمن عدداً من التعديلات التي تساعد على تسهيل إجراءات التصالح، وجرى الموافقة المبدئية عليه.

وذكر أن حالات التصالح في قانون البناء الجديد، هي تغيير الاستخدام في المناطق التي لا يوجد لها مخططات تفصيلية معتمدة، والتعديلات الواقعة على خطوط التنظيم المعتمدة، وذلك بالنسبة للتعديلات الواقعة قبل اعتماد خط التنظيم، أو الواقعة على الشوارع التخطيطية غير المنفذة على الطبيعة، والتعديلات على حقوق الاتفاق المقررة قانوناً بشرط الاتفاق بين طالب التصالح وأصحاب حقوق الاتفاق على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون «يستثنى من شرط الاتفاق المشار إليه الإخلال بحقوق الاتفاق من كافة أصحاب حقوق الاتفاق».

وأضاف أن من ضمن حالات التصالح في قانون البناء الجديد، المخالفات التي تمت بالمباني والمنشآت ذات الطراز المعماري المتميز، وتجاوز قيود الارتفاع المقررة وفق المخطط الاستراتيجي متى وافقت جهات الاختصاص عليها، والبناء على الأراضي المملوكة للدولة متى قدم صاحب الشأن طلباً لتوفيق أوضاعه وفقاً للقانون.

ولفت إلى أن من ضمن حالات التصالح في قانون البناء الجديد تغيير استخدام العقارات بالمناطق التي صدرت لها مخططات تفصيلية معتمدة من الجهة الإدارية، بشرط أن يكون الاستخدام المطلوب التصالح عليه متكاملًا مع الاستخدام المصرح بها بالمنطقة، والبناء خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة.

وذكر النائب عمرو درويش، أمين سر لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، تفاصيل مشروع قانون التصالح في مخالقات البناء الجديد، قائلاً إن قانون التصالح في بعض مخالقات البناء تم مناقشته منذ يومين في لجنة مشتركة من لجنة الإسكان والإدارة المحلية واللجنة التشريعية والدستورية، وقد بذلت مجهودات فيه، حيث كانت آخر مناقشة منذ حوالي عام، وتوقف النقاش في القانون لأنه عاد مرة أخرى للحكومة لتعديل بعض الأمور فيه.

وأضاف أن هناك قانون جرى إصداره في عام 2019، وأثر تطبيقه لم يكن على المستوى المأمول، لأن هناك كثير من المواطنين لم يقدموا، ومواطنون آخرون قدموا في ظل القانون السابق، وتم رفض طلباتها ولم يبت فيها حتى هذه اللحظة، لافتاً إلى أن البرلمان تصدى لهذه المسألة عندما رأينا أن أثر التطبيق كان له مشكلات، وقد تحدثنا مع الحكومة كثيراً وتفهمنا حتى أصبح لدينا مشروع قانون سيتم مناقشته يوم الأحد خلال الجلسة العامة، وللجنة له أن يرى إما أن يظل بهذا الشكل أو إجراء تعديلات عليه، ثم بعد ذلك نأخذ مدة لا تتجاوز 3 أشهر حتى تصدر اللائحة التنفيذية للقانون ويتم تطبيقه بشكل كبير.

وأوضح أن اللائحة التنفيذية في القانون السابق كان يضعها وزير الإسكان، أما في التعديل الحالي يضعها وزير الإسكان ووزير الدولة لشؤون التنمية المحلية.

وقال إن البرلمان يعمل على إغلاق ملف مخالفات البناء، والإرادة الحقيقية من الدولة في منع هذه المخالفات تبدأ من هذا القانون. وأضاف أننا أمام فرصة لإغلاق هذا الملف سواء داخل الحيز العمراني أو خارجه، والمخالفات تدرج لمن بنى دون رخصة أو زاد طابق دون رخصة. وتابع بأنه من يريد التصالح فعليه التقدم بطلب التصالح، والآن التصالح يتم منفرداً وهي ميزة، وهناك إجراءات شديدة لمن لم يتقدم بالطلب، قائلاً إننا لدينا إرادة حقيقية لتطبيق القانون، وليس لدينا رفاهية لنرى مزيداً من المخالفات. وذكر أنه يجري منح الفرصة للحكومة للتصالح مع المواطنين خارج الأحوزة العمرانية، موضحاً أنه على المعتدي على أراضى الأوقاف أن يقنن وضعه مع الأوقاف، والقانون مرضى بنسبة 80%.

أبرز تصريحات محمد شردى:

مصر ما زالت هي الدولة المباشرة الوحيدة المصرية العنيدة في وجه التعنت الإسرائيلي لإيصال المساعدات داخل قطاع غزة.